



S U D A N

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160



بيان

السيد المندوب الدائم / السفير عمر ذهب فضل

أمام

اللجنة السادسة - تحت البند (١٠٨)

التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي

نيويورك: ١٢ أكتوبر ٢٠١٥م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

أرجو أن أتقدم إليكم بالتهنئة على إنتخابكم رئيساً للجنة وإلى بقية زملائكم أعضاء مكتب اللجنة، ونحن على ثقة بأنكم ستقودون مداوات وأعمال اللجنة إلى نتائج مثمرة ، ويؤكد وفدي على تعاونه الكامل معكم من أجل الوفاء بهذه المهمة من موقعه في مكتب اللجنة ممثلاً للمجموعة الأفريقية، وأشكر السيد المستشار القانوني للأمم المتحدة السيد ميغيل دي سيريا، على مخاطبته للجنة وإستعراضه للأعمال التي تضطلع بها والتحديات التي تواجهها. كما أرجو أن أتقدم بالشكر والتقدير لممثلي الأمانة العامة على الجهود التي يبذلونها وإعدادهم للتقارير الواردة تحت هذا البند المعنون " التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي".

ينضم وفد بلادي الى البيان الذي أدلى به وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية إنابة عن دول حركة عدم الإنحياز، والبيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا إنابة عن المجموعة الأفريقية، والبيان الذي أدلى به وفد المملكة العربية السعودية إنابةً عن مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي.

يدين السودان الإرهاب بكافة أشكاله وصوره بما في ذلك إرهاب الدولة، ويؤكد انخراطه وتعاونه لتطبيق إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في إطار شامل ومستدام ومتسق، مع أهمية تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لتدعيم الجهود المبذولة في هذا السياق ومن خلال منهج ومقاربة تحقق الشمول و التوازن.

السيد الرئيس

لقد صادق السودان على كافة الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، بجانب الإتفاقيات الإقليمية أفريقياً وعربياً، وتنشط بلادي بفاعلية في إطار جهود منظمة التعاون الإسلامي الرامية لمكافحة الإرهاب، ويعتبر السودان استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من أهم الأطر القانونية الدولية الهادية والموجهة للقوانين والتشريعات الوطنية، والتي تعمل الآليات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب متسقة ومتناغمة معها.

لقد بذل السودان جهوداً كبيرة في إطار تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على المستوى الوطني وذلك من خلال إنشاء الهيئة الوطنية المعنية بمكافحة الإرهاب

والتي تضم ممثلين للوزرات والهيئات الحكومية ذات الصلة، بالإضافة الى اللجان الوطنية الفنية المختصة بتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٧٣ و١٢٦٧، ونرجو أن ننوّه في هذا السياق الى أهم التدابير والمبادرات التي قامت بها بلادى في إطار مكافحة الإرهاب وذلك بعد إعداد وإجازة استراتيجية وطنية جاءت نتاجاً لمشاورات موسعة مع كافة قطاعات المجتمع بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقيادات الدينية والأكاديميين حيث جاءت التحركات في المحاور التالية:.

أ- إستكمال الترتيبات السياسية المطلوبة لمكافحة الإرهاب والتي تركز على تعزيز سيادة الدولة والقانون والمؤسسية وتطوير السلوك والأداء السياسي ومكافحة الجريمة المنظمة والعبارة للحدود.

ب. إستيفاء الترتيبات الإجتماعية لمكافحة الإرهاب والتي تتمثل في تحقيق الأمن والعدالة الإجتماعية وتخفيف حدة الفقر وتقوية النسيج الإجتماعي وتحقيق التجانس وتعزيز الروابط بين أفراد المجتمع .

ج. العمل على صياغة الرؤية الثقافية لمكافحة الإرهاب بتطوير الثقافة الوطنية وفق مطلوبات إستراتيجية مكافحة الإرهاب وتعزيز الوعي الديني وإعلاء قيم الوسطية والحوار كنهج حضارى .

د. إستيفاء الإجراءات الإقتصادية المطلوبة لمكافحة الإرهاب.

هـ. تعزيز القدرات للجهات المختصة في مكافحة الجريمة الإلكترونية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الجرائم المنظمة ومراقبة الحدود والتنبوء والتوقع .

و. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني فى مكافحة الإرهاب ومعالجة أسباب بروزه كخطر يهدد الجميع.

ز. الإهتمام بالبرامج الإعلامية وتوظيفها وتوجيهها لمعالجة أسباب بروز الإرهاب والفكر المتطرف وكيفية التعامل معه ورفع الوعي .

ل. تعزيز موقف المناهج الدراسية في المراحل قبل الجامعية في إطار تربية النشء ومحاربة التطرف.

وقد تواصلت جهود مراجعة القوانين الوطنية حتى تتسق مع المطلوبات والالتزامات الدولية حيث تم إدخال تعديلات على قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر في ٢٠١٠م، ليواكب التشريعات في المنظومات الدولية ويغطي كافة الأنشطة المتصلة بالأمر وتمت إجازة القانون الجديد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة ٢٠١٤م بعد مصادقة البرلمان السوداني عليه في يونيو الماضي.

وقد جاء القانون في تسعة فصول والذى بموجبه أنشئت (اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) برئاسة السيد وكيل وزارة العدل وعضوية الجهات ذات الصلة، ويمثل القانون الجديد إطاراً لحماية الاقتصاد الوطنى ومحاصرة الجريمة العابرة ومكافحة الفساد، ويشير القانون في الفصل الرابع إلى قيام وحدة التحريات والمعلومات المالية، وهى الآلية التنفيذية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تتلقى الإخطارات من المؤسسات المالية وغير المالية.

- كما تم مؤخراً اعتماد قانون جديد لمنع الإتجار بالبشر لسنة ٢٠١٤ بعد مصادقة البرلمان عليه.

- تنظيم السودان واستضافته للعديد من المؤتمرات وورش العمل في إطار الإتحاد الأفريقى، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامى، ومنظمة الإيقاد من أجل تعزيز التعاون الإقليمى في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل الخبرات والتجارب في هذا الإطار.

- قيام الهيئة الوطنية لمكافحة الإرهاب بتنظيم العديد من برامج التوعية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة مع التركيز على قطاعات الشباب والطلاب والمرأة وقيادات المجتمع والرموز الدينية وإتحادات العمال في إطار جهودها المبذولة للتوعية بمخاطر الإرهاب بكافة أشكاله وصوره وحشد قدرات المجتمع كافة لمحاربته.

- إصدار العديد من المطبوعات والكتب التى تعكس الجهود والبرامج التى إضطلعت بها الهيئة الوطنية وذلك في مجالات التشريعات واستخدام وسائل الإعلام المختلفة في برامج مكافحة الإرهاب والدعوة الى الوسطية وتصويب الفكر المنحرف وبرامج مكافحة الجريمة الإلكترونية.

- تبنى تمويل منح دراسية (برامج ماجستير ودكتوراة) في مجال دراسات مكافحة الإرهاب وذلك بالتنسيق مع الجامعات ومراكز الدراسات والبحوث.

السيد الرئيس

إنّ محاربة الفقر وتحقيق التنمية المتوازنة ودعم برامج النهضة والإعمار في الدول النامية وبخاصة الدول الأفريقية وتعزيز الحوار بين الشمال والجنوب تمثل مجتمعةً مدخلاً شاملاً يعالج الجذور العميقة لمخاطر ومظان الإرهاب ولن يتوفر ذلك إلا من خلال السعى لخلق نظام دولي عادل ومتوازن، ومن المهم كذلك الدعوة الفورية لرفع العقوبات الإقتصادية الجائرة التي تفرضها بعض الدول على دول نامية من بينها السودان والتي تزيد من معاناة الشرائح الضعيفة وتوسع من دائرة الفقر وتمنع عن البلاد الأدوية المنقذة للحياة وقطع غيار القطارات .

يرفض السودان بشدة الإجراءات الأحادية التي تقوم بها بعض الدول والتي يتم بموجبها إتهام دول بعينها بدعم ورعاية الإرهاب، إنطلاقاً من أجنداث سياسية واستهداف واضح لا يخدم قضية مكافحة الإرهاب، بل يقود إلى التوتر في العلاقات الدولية ويقحم التسييس في ميدان توحدت فيه الإرادة الدولية مجتمعة وتوصلت إلى إستراتيجية عالمية أقرتها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، أيًا كان مرتكبه دون ربطه بدين أو حضارة أو عرق، ويؤكد السودان على أنّ التعاون الدولي والإقليمي هو الطريق الأمثل لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب مع مراعاة واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

السيد الرئيس

يؤكد السودان مجدداً استعداداه للإنخراط الإيجابي في المشاورات غير الرسمية في إطار فريق العمل المعنى بالتوصل الى إتفاقية عالمية بشأن مكافحة الإرهاب الدولي، والنظر في معالجة الموضوعات التي لا تزال محل تباين وخلاف بين الدول والمجموعات ولفترة طويلة أملاً في تحقيق التوافق حولها، وسيواصل وفدى جهوده المبذولة لمكافحة الإرهاب العالمى من خلال التعاون الإقليمي والدولى وعلى نحو يحترم الإلتزامات الدولية والإقليمية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وشكرا السيد الرئيس